مشورة الخليفة العباسي أبي جعفر المنصور وأثرها في مواجهة حركات المعارضة في عهده(١٣٦ -١٥٨هـ/٧٥٤-٧٧٥م) (*)

د. محمد أحمد أحمد إبراهيم

أستاذ التاريخ الإسلامي المساعد

كلية الآداب – جامعة بني سويف

الملخص

يتناول هذا البحث المشورة في عهد الخليفة العباسي أبي جعفر المنصور وأثرها في مواجهة حركات المعارضة في عهده، ويهدف البحث إلي التعريف بالمشورة والفرق بينها وبين الشوري، كذلك أثر لجوء الخليفة العباسي ابي جعفر المنصور للاستعانة بمشورات بعض الرجال المقربين في معالجة بعض حركات المعارضة، كذلك مدى امتثاله لهذه المشورات، ومدى تحقيق النجاح في استخدامها للتغلب على تلك الحركات، والجانب الآخر يحاول البحث توضيح شخصية الخليفة أبى جعفر المنصور واستعداده لتقبل الرأي والرأي الآخر في السياسة والحكم.

الكلمات المفتاحية: المشورة، أبي جعفر المنصور، حركات المعارضة، الخلافة العباسية.

Abstract

This research deals with the advice of the Abbasid Caliph Abu Jaffar al-Mansour and its impact on opposition movements under him. The research aims to make the advice known and the difference between them and the

(*) **مجلة المؤرخ المصرى، عدد يناير ٢٠٢٢، العدد الستون**

Shuri. In addition, the Abbasid caliph Abu Jaafar al-Mansour used the advice of some close men to deal with some opposition movements, as well as his compliance with these consultations. The extent to which these movements have been successfully used to overcome them, while the other side is trying to clarify the personality of successor Abu Jaffar al-Mansour and his willingness to accept the opinion and opinion of the other in politics and governance.

Keywords:Advice, Abu Jaafar al-Mansour, opposition movements, Abbasid caliphate.

المقدمة :

مثلت المشورة والمشاورة آلية من آليات الحكم والسياسة للوصول إلى الرأي الأصوب، لاسيما في مواجهة بعض الأزمات وحركات المعارضة، وقد لجأ بعض خلفاء الدولة العباسية في عصرها الأول (١٣٢-٢٣٢هـ/ ٧٥٠-٨٤٧م) إلى استخدام المشورة والاعتماد على بعض المستشارين وأهل الرأي والخبرة من الشخصيات المحيطة بهم، في محاولة لمواجهة بعض الأزمات السياسية أو حركات المعارضة، فكان لاعتمادهم على مشورتهم نتائج مهمة في الخروج من هذه الأزمات، وحفظ واستقرار كيان الدولة في عهدهم.

ويُعد الخليفة أبو جعفر المنصور (١٣٦-١٥٨هـ/٧٥٤-٧٥٥م) برغم ما شهر عنه من الدهاء والحنكة السياسية، من الخلفاء الذين لجأوا إلى المشورة والمشاورة لتقليب الآراء على وجوهها، واستخلاص الأرجح منها، فكان دائم الاسترشاد بآراء ومشورات الغير، بداعي التحرز وتجنب الوقوع في الخطأ.

وقد كان للمشورة والمشاورة نصيب كبير في سياسة المنصور وقراراته التي اعتمدها لمواجهة بعض الأزمات وحركات المعارضة في عهده.

وعلى الرغم من وجود عدد كبير من الدراسات المهمة في تاريخ الدولة العباسية أو خلفائها، إلا أن جانب الاعتماد على المشورة وأهميتها في عصر الخليفة أبي جعفر المنصور، لم يتم تناوله بشكل مفصل أو في دراسة مستقلة في هذه الدراسات[١].

أما عن هذه الدراسة فهي تحاول التركيز بشكل محدد على المشورة وأثرها في عهد الخليفة أبي جعفر المنصور، لما مثله عهده من أهمية كبيرة في تاريخ الدولة العباسية في عصرها الأول، ولما عرف عنه أنه المؤسس الحقيقي للدولة، كذلك كان لطول فترة حكمه (٢٢ سنة) أثر كبير لنجاحه في مواجهة حركات المعارضة وتثبيت أركان الدولة.

وتسعى هذه الدراسة إلى التعريف بمصطلح المشورة والمشاورة، مع توضيح الفرق بينها وبين الشورى، كذلك التركيز على المشورة في عهد أبي جعفر المنصور، وأهم المشورات التي قدمت إليه ومدى امتثاله لها، ونجاح تلك المشورات في تقديم الحلول المناسبة له في مواجهة الأزمات وحركات المعارضة في عهده.

على الجانب الآخر تحاول الدراسة إبراز مكانة وحجم المشورة في سياسته ونظام حكمه، مع ما عُرف عنه من الاستبداد برأيه، كذلك إلقاء الضوء على أهم المستشارين في عهده، وطريقة تقديم مشوراتهم، والعبارات والألفاظ المستخدمة بها ودلالتها.

ومن الجدير بالذكر أنه رغم وجود عدد كبير من حركات المعارضة أو الخروج على سلطة الدولة في عصر أبي جعفر المنصور شرقًا وغربًا، (حركة عبد الجبار بن عبد الرحمن الأزدي – حركة عيينة بن موسي – حركة سنباذ – الراوندية – أستاذ سيس) إلا أن الدراسة ركزت – فقط – على بعض الحركات والشخصيات التي ورد بشأنها نصوص صريحة في المصادر التاريخية، وكان لها نتائج واضحة وناجحة في مواجهة هذه الحركات.

تعريف المشورة لغةً واصطلاحًا :

تجمع المعاجم اللغوية على أن أصل كلمة مشورة من مادة (شَور)، فيذكر ابن فارس: " والشين والواو والراء أصلان مضطردان منهما: إبداء شيء وإظهاره وعرضه، والآخر: أخذ الشيء، فالأول من قول العرب: شُرت الدابة شَورًا إذا عرضتها، والثاني من قولهم: شُرت العسل، وأشوره فهو مَشور ومُشتار إذا أخذته من موضعه "[٢]، كما يذكر ابن منظور: " المشورة مفعلة اشتق من الإشارة، ويُقال فلان وزير فلان وشيره أي مشاوره "[٣]، أما الرازي فيذكر: "

الشورى والمشاورة والمشورة مصادر للفعل شاور، فنقول: شاورته في الأمر، أي طلبت رأيه واستخرجت ما عنده وأظهرته، فأصل المشاورة الاستخراج والإظهار، وبالمشاورة يعلم خير الأمور وشرها"[٤].

ونخرج من كل هذه التعريفات أن المعنى اللغوي وإن تعددت مدلولاته، يعني الاستخراج واستظهار الرأي.

أما عن المعنى الاصطلاحي للمشورة والمشاورة، فتذهب معظم أدبيات السياسة والحكم إلى وضع صيغ وتعريفات له لا تختلف كثيرًا عن المعنى اللغوي، فيذكر الثعالبي: " المشورة آلة يستعان بها في تدبير السياسة والآراء وأصنافها، والسياسة نظام الدولة وصورة الملك، فإذا ضعفت الآلة أو فسدت ضعف الملك وفسد إذا استعملت تلك الآلة فيه "[٥]، والثعالبي هنا يؤكد على ارتباط المشورة بالسياسة، بل يجعلها أداة من الأدوات اللازمة للحكم وحفظ الدولة وصلاحها.

وقد فرق توفيق الشاوي بين المشورة والشورى قائلاً : " الاستشارة أو المشورة مجرد الرأي الذي يطلبه صاحب الاختصاص للاستنارة به، أما الشورى فهي التشاور الذي يؤدي إلى قرار صادر من الجماعة بالإجماع أو الأغلبية في شئونها العامة "[٦]، وهو هنا يؤكد على فردية المشورة والاستشارة وأنها عمل فردي بين شخصين لا يلزم الجماعة، بعكس الشورى التي تُعد عملاً جماعيًا – مؤسسي – يتطلب الإجماع أو الأغلبية في شأن يخص الأمة.

المشورة وأهميتها في الحكم والسياسة :

أفاض الكثيرون من أهل الاختصاص من كتاب أنظمة الحكم وقوانين الملك في ذكر أهمية المشورة وضروريتها للحاكم، فأورد الماوردي: " إن من الحزم لكل ذي لب ألا يبرم أمرًا، ولا يمضي عزمًا، إلا بمشورة ذي الرأي الناصح ومطالعة ذي العقل الراجح "[٧]، ويؤكد هذا المعنى – أيضًا – ابن قتيبة : " والمستشير وإن كان أفضل رأيًا من المشير، فإنه يزداد برأيه رأيًا كما تزداد النار بالسليط ضوءً "[٨]، كما يذكر أبو حيان التوحيدي: " ولن يعدم المشاور مرشدًا، والمستبد برأيه موقوف على مداحض الزلل "[٩].

وقد خص البعض الوزير بضرورة تقديم المشورة للحاكم، كونه أقرب

المحيطين به والمطلعين على أدق الأحوال في الدولة، فيذكر الماوردي: " الملوك أكثر الناس اشتغالاً وأعظمهم أثقالاً، وأبعدهم من ممارسة أمورهم بأنفسهم ومشاهدة أقاصي أعمالهم بأعينهم، وليس كل مستعان به يعين، ولا كل والٍ يستقل بما يلي "[١٠]، كما يوضح – أيضًا – : " إن استشارة الوزير عائدة إلى مصالح الملك فعمت واستشارة غيره عائدة إلى رأيه فخصت "[١١]، بل أكد في موضع آخر على وجوب تقديم الوزير للمشورة في صلاح أحوال الحكم، فيذكر: " من قوانين الوزارة أن يمد الملك برأيه ومشورته، فإن الملك مع جزالة رأيه، وصحة رويته محجوب الشخص عن مباشرة الأمور، فصار محجوب الرأي عن الخبرة بها، فاحتاج إلى بارز الشخص بالمباشرة ليكون بارز الرأي بالخبرة، فليس الشاهد كالغائب، ولا المخبر كالمعين، والوزير اختص بهذه المرتبة، فكان أحق بالرأي والمشورة "[١٢]، ثم يفصل الماوردي أيضًا آلية تقديم الوزير المشورة للحاكم قائلاً : " وللوزير في المشورة حالتان، إحداهما: أن يبتدئه الملك بالاستشارة، فيلزمه أن يشير برأيه فيها سواء اختصت بملكه أو تعدته إلى غيره، وعلى الوزير فيها حقان؛ أحدهما: اجتهاد رأيه في إيضاح الصواب، والثاني: إبانة صحته بتعليل الجواب، ليكون محتجًا فيكفي توهم الزلل، ويسلم من مظنة الارتياب. والحالة الثانية: أن يبتدئ الوزير بالمشورة على الملك، فله فيها حالتان: إحداهما أن لا يتعلق بمشورته اجتلاب نفع ولا استدفاع ضرر، فهذا تَجوز من الوزير وتبسط على الملك إن أنكره فبحقه، وإن احتمله فبفضله"[١٣].

إن النص السابق يوضح القواعد الخاصة بالمشورة بين الملك والوزير، ويؤكد في الوقت نفسه استحقاق وأولوية الوزير بتقديم المشورة، باعتبارها من واجبات منصبه.

على الجانب الآخر أوضح الثعالبي أهمية المشورة والنتائج المترتبة عليها لأحوال الدولة فيذكر: " فإذا اجتمع الملك الفاضل والوزير الصالح الناصح، فاعلم أن المملكة تكون ساكنة هادئة وأحوالها وأعمالها على النظام جارية، والرسوم جميلة دائبة، وطرق التجارة آمنة، والأسعار منحطة، وثغور الخير مبتسمة، ونفوس الرعايا في ظلال السكون وادعة "[١٤]، وفي موضع آخر ينقل الثعالبي وصية الخليفة المأمون (١٩٨-٢١٨هـ/٨١٣-٨٣٣م) لولده موصيًا

ومعلمًا ومعظمًا لأهمية المشورة ولزومها للحاكم: " استشيروا ذوي الرأي والتجربة والحيلة فإنهم أعلم بمصارف الأمور، وتقلبات الدهور، وأطيعوهم وتحملوا ما يغلطون من قول أو يكشفونه من عيب لما ترجونه من حالة تصلح، وفتق يرتق، فإن من جَرعكم المرارة لشفائكم أشفق ممن أطعمكم الحلاوة لاسقامكم "[١٥].

وقد ذهب – أيضًا – بعض كُتَّاب السياسة وأنظمة الحكم إلى وضع شروط وقواعد عامة لاستخدام المشورة أو الاعتماد على المشير، فيذكر الأبشيهي : " ينبغي أن يكون المستشار صحيح العلم، مهذب الرأي، فليس كل عالم يعرف الرأي الصائب، وكم من ناقد في شيء ضعيف في غيره "[١٦]، ويذكر الماوردي عن عبدالله ابن الحسن: " احذر مشاورة الجاهل وإن كان ناصحًا، كما تحذر عداوة العاقل إذا كان عدوًا، فإنه يوشك أن يورطك بمشاورته فيسبق إليك مكر العاقل وتوريط الجاهل "[١٧].

وفي هذا السياق يذكر أبو حيان التوحيدي : " استشر عدوك العاقل، ولا تستشر صديقك الأحمق، فإن العاقل يتقي على رأيه الزلل كما يتقي الورع دينه الحَـرَجَ"[١٨]، كما حذر ابن عبدربه: " لا تشاور صاحب حاجة يريد قضاءها"[١٩].

ومن الشروط العامة – أيضًا – في المشورة : " عن علي – رضي الله عنه – لا تشاور بخيلاً يعدل بك عن الفضل ويعدك الفقر، ولا جبانًا يضعفك عن الأمور، ولا حريصًا يزين لك الشره بالجور، فإن البخل والجبن والحرص غرائز شتى، يجمعها سوء الظن بالله تعالى "[٢٠]، كذلك من الشروط والآداب الخاصة في المشورة الخلوة، فيذكر ابن عبدربه: " لا ينبغي للملك أن يستشير منا أحد إلا خاليًا به، فإنه أموت للسر وأحزم للرأي، وأجدر بالسلامة، وأعفى لبعضنا من غائلة بعض "[٢١]، ويفصل الماوردي في هذا الصدد : " وإذا استقر الأحزم على ما اقتضاه الرأي لزمه فيما يؤدي به من الاستشارة ويبتدئ به من المشورة أن يكتمه على كل خاص وعام لأمرين أحدهما: أن الرأي يجب أن يظهر بالأفعال دون الأقوال، والثاني: أنه من أسرار الملك الذي يجب أن تكتم في الصدور وتصان في الظهور للجمع بين تأدية الأمانة وطلب السلامة"[٢٢]، وعن استحسان تعدد المشاورة للخروج بالرأي الأصوب يذكر التوحيدي : "

اجعل سرك في واحد، ومشورتك في ألف "[٢٣].

على الجانب الآخر احتلت المشورة والمشاورة حيزًا كبيرًا في أشعار الشعراء لبيان أهميتها وفضلها، فيذكر بشار بن برد :

إذا بلغ الرأي المشورة فاستعن

برأي نصيح أو نصيحة حازم

ولا تجعل الشورى عليك غضاضة

فإن الخوافي قوة للقوادم[٢٤]

ويذكر الأرجاني:

شاور سواك إذا نابتك نائبة

يومًا وإن كنت من أهل المشورات

فالعين تلقى كفاحًا ما نأى ودنا

ولا ترى نفسها إلا بمرآة[٢٥]

بدايات المشورة في عهد الخليفة السفاح (١٣٢-١٣٦هـ/٧٥٠-٧٥٤م):

ترى الدراسة ضرورة الحديث عن البدايات الأولى لاستخدام المشورة والمشاورة في عهد الخليفة الأول للدولة العباسية أبي العباس السفاح، لبيان مكانة المشورة في أول عهود الدولة العباسية، تمهيدًا لاعتمادها كآلية من آليات الحكم والسياسة في عهد الخليفة الثاني للدولة أبي جعفر المنصور، فضلاً عما مثلته مشورات السفاح من أهمية في تدعيم حكم المنصور فيما بعد، وتكملة هذه الآلية واعتمادها في خلافته مع الشخصيات المراد التخلص منها أو حركات المعارضة.

كان على الخليفة العباسي الأول أبو العباس السفاح أن يؤمن كيان واستمرار الدولة العباسية، بالتخلص من بعض الشخصيات التي شكلت خطرًا على كيان الدولة في عهدها الأول.

وتُعد محاولة كبير الدعاة في الكوفة أبي سلمة الخلال[٢٦]، الانحراف بالدعوة والدولة عن بني العباس وإسناد الخلافة إلى أحد أفراد البيت العلوي، من القضايا المهمة التي لجأ فيها الخليفة السفاح إلى المشورة والمشاورة، فيذكر

الطبري: " وأراد فيما ذكر أبو سلمة تحويل الأمر إلى آل أبي طالب لما بلغه الخبر عن موت إبراهيم بن محمد "[٢٧]، فقد كاتب أبو سلمة بعض البارزين منهم مثل جعفر الصادق وعبدالله بن الحسن وعمر بن علي بن الحسن، لعرض الخلافة عليهم، وهو بذلك وضع نفسه في موضع التهم في ولائه للخليفة أبي العباس السفاح[٢٨]، بل يذهب أحمد شلبي إلى أن جهد بني العباس الطويل في إقامة الدعوة أوشك أن يضيع بسبب تصرف أبي سلمة وخيانته[٢٩]، لذلك أصبح أبو سلمة ممن يخشى وجوده أو استمراره مع قيام الدولة، رغم مبايعته لأبي العباس السفاح.

ولم يغفر السفاح لأبي سلمة هذه المحاولة، ورأى أن يقف منه موقفًا حازمًا، فجمع خاصته وحاشيته ليستشيرهم في أمره، وذكرهم بما فعله أبو سلمة مع العباسيين عند قدومهم إلى الكوفة، وحجبهم عن أنصارهم أربعين يومًا، ومكاتبته لزعماء العلويين بالحجاز، ويورد ابن الأثير رد أحد الخاصة في هذا المجلس: " ما يدريكم لعل ما صنع أبو سلمة كان عن رأي أبي مسلم، فقال أبو العباس: لئن كان هذا عن رأي أبي مسلم إنا لبعض بلاء إلا أن يدفعه الله عنا "[٣٠]، كما يذكر الطبري نصًا آخر لاستشارة أبي العباس السفاح في أمر أبي سلمة : " قال داود بن علي لأبي العباس لا تفعل يا أمير المؤمنين فيحتج عليك بها أبو مسلم وأهل خراسان الذين معك وحاله فيهم حاله، ولكن اكتب إلى أبي مسلم فليبعث إليه من يقتله "[٣١].

ويوضح النص السابق الطريقة التي أشير بها على السفاح لتنفيذ رغبته في التخلص من أبي سلمة، كما يوضح رغبة عم الخليفة في ضرب بعض القوى المؤثرة بعضها ببعض، بعيدًا عن أيدي الخليفة والخلافة، وهو ما وافق عليه السفاح لما رأى فيه من الصواب والسلامة.

ورغم وجود بعض النصوص الأخرى لكل من الدينوري والمسعودي، تحاول أن توضح رفض السفاح التخلص من أبي سلمة: " ما كنت لافتتح دولتي بقتل رجل من شيعتي، لاسيما مثل أبي سلمة، وهو صاحب هذه الدعوة، وقد عرض نفسه وبذل مهجته، وأنفق ماله، وناصح إمامه، وجاهد عدوه "[٣٢]، إلا أن هذا الحديث يتناقض أولاً مع طرح القضية للتشاور، ثانيًا ما قام به الخليفة بعد ذلك من تنفيذ مشورة عمه في استشارة أبي مسلم الخراساني في أمر

أبي سلمة، فيذكر الطبري وابن الأثير: " وكتب إلى أبي مسلم يعلمه رأيه فيه، وما كان هم به من الغش، فكتب إليه أبو مسلم: إن كان أمير المؤمنين اطلع على ذلك منه فليقتله "[٣٣].

ففي كتابة السفاح لأبي مسلم ورد أبي مسلم دليل واضح على رغبة الخليفة في عقد العزم على التخلص من أبي سلمة، وأن المشاورات التي جرت داخليًا (حاشية الخليفة) –رغم اتخاذها شكلا من اشكال مجالس الشوري – وخارجيًا (أبو مسلم)، ما هي إلا محاولة – فقط – لأخذ الموافقة الصريحة بالقتل مع تحديد أو تعيين من يقوم بتلك المهمة، وقد أدرك أبو مسلم رغبة الخليفة وعمل على تنفيذها، فيذكر الطبري: " فبعث لذلك أبو مسلم مرار بن أنس الضبي، فقدم على أبي العباس في المدينة الهاشمية وأعلمه سبب قدومه "[٣٤]، كذلك يشير موسكاتي S. Moscati : " لم يثر أبو مسلم عقبات حول رغبة الخليفة، بل هو قد أوفد من قبله مغتالاً ليقتل أبا سلمة، ثم نسبت الجريمة من بعد إلى الخوارج "[٣٥].

مما سبق يتضح أن لجوء الخليفة السفاح للمشورة والمشاورة في شأن أبي سلمة، ما هي إلا مقدمة وتمهيد للوصول – فقط – إلى تحديد من يقوم بهذا الأمر، وقد ساعدت مشورة داود بن علي عم الخليفة في تحديد هذا الشخص وهو أبو مسلم الخراساني قائد الثورة وذراعها الأقوى، ليكون الخليفة بمنأى عن ذلك من ناحية، ولاختبار استمرار ولاء أبو مسلم للخليفة والدولة من ناحية أخرى.

وقد أورد الجهشياري رد فعل الخليفة بعد التأكد من التخلص من أبي سلمة :

" قيل للعباس: إن أبا سلمة قتله الخوارج، فقال: لليدين والفم، وهو دعاء بالسوء، معناه كبه الله حتى يسقط على يديه وفمه "[٣٦]، كما أكدت بعض الأبيات الشعرية التي تمثل بها – أيضًا – السفاح بعد مقتل أبي سلمة، صدق وعزيمة الخليفة في التخلص منه بل وارتياحه لذلك، فيذكر المسعودي :

إلى النار فاليذهب، ومن كان مثله

على أي شيء فاتنا منه نأسف[٣٧]

لم يقف الأمر لدى السفاح إلى استخدام المشورة للتخلص من شخصية أبي سلمة أحد العناصر المهمة في الدعوة العباسية، بل اضطر إلى الخضوع لمشورة أبو مسلم الخراساني للتخلص من قائد جيش الأمويين المتحصن في واسط، يزيد بن هبيرة[٣٨]، رغم الموافقة على عهد الأمان الذي كتبه له السفاح، فيذكر ابن قتيبة : " كان أبو مسلم الخراساني من أهم من أشاروا بقتله، فقد كتب إلى أبي العباس السفاح يقول: إنه قل طريق سهل تلقى فيه حجارة إلا ضَر ذلك بأهله، لا والله لا يصلح طريق فيه ابن هبيرة "[٣٩]، ويوضح ابن كثير: " وقد كان السفاح كتب إلى أبي مسلم يستشيره في مصالحة ابن هبيرة، فنهاه عن ذلك، وكان السفاح لا يقطع أمرًا دونه"[٤٠]، وقد وضح أحمد شلبي أن إصرار أبي مسلم في مشورته لأبي العباس السفاح على التخلص من ابن هبيرة، دليل على رغبة أبي مسلم في التخلص من الزعماء العرب الأقوياء، حتى وإن كتب لهم الخليفة عهد أمان[٤١]، ليظل هو المسيطر على الخليفة والخلافة معًا، فمشورة أبي مسلم كانت في الأساس لتقوية موقفه، لا موقف الخليفة أو الخلافة.

إن المتأمل لمشورات الخليفة أبي العباس السفاح، يدرك للوهلة الأولى حرصه على استبعاد أي شخصية تؤثر على حكمه واستمراره كخليفة، كذلك رغم استطلاع رأي من حوله بالمشورة، إلا أن مشورة أبو مسلم الخراساني كانت هي الأخيرة التي يلجأ إليها الخليفة لإدراكه مكانة وأهمية أبو مسلم في ذلك الوقت، وانه اليد الأعلى في الحفاظ على كيان الدولة وكسب ولاء الخليفة.

ومن ثم يتضح أن السفاح اعتمد على المشورة في التخلص من أبرز المعارضين في عهده، ليستكمل المنصور من بعده هذه الآلية – أيضًا – في سياسته وعهده، كما استخدمها أخيه.

المشورة في عهد أبي جعفر المنصور (١٣٦-١٥٨هـ/٧٥٤-٧٧٥م):

يُعد عهد الخليفة أبي جعفر المنصور من أكثر العهود التي كان للمشورة فيه أثر كبير في مواجهة بعض الشخصيات وحركات المعارضة في الدولة العباسية استكمالاً لما قام به أخيه السفاح من استبعاد كل ما يؤثر على استقرار حكمه والدولة، فرغم استبداد المنصور برأيه في بعض الأمور، واعتماده على كفاءته السياسية والإدارية، إلا أنه كان يلجأ إلى المشورة دائمًا، لاكتشاف

البدائل المناسبة التي تساعده على اتخاذ قراره، وإصدار أوامره بما يراه هو شخصيًا(٤٢).

١ – مشورة المنصور لتأمين تولية الخلافة :

عندما بلغ المنصور خبر وفاة أخيه الخليفة أبي العباس السفاح عام ١٣٦هـ/٧٥٤م، أثناء تأديته لفريضة الحج، شعر بخطورة موقفه وهو بعيدًا عن دائرة الخلافة في العراق، خشية أن ينقض قادة الدولة وأمرائها العهد الذي منحه له الخليفة السفاح كولي للعهد، وقد زاد من خوف المنصور تقدم أبي مسلم الخراساني له في طريق العودة إلى العراق، لذلك لجأ المنصور إلى استشارة أحد المقربين منه في القافلة وهو إسحاق بن مسلم العقيلي(٤٣)، الذي أشار على المنصور برأي كان له أثر كبير في نجاح المنصور في الوصول إلى العراق مطمئنًا وتوليه الخلافة، فيذكر الثعالبي: "خاف – المنصور – لبعده عن الكوفة أن يُنقض عليه الأمر، وكثر تخوفه من أبي مسلم فاستشار إسحاق بن مسلم العقيلي فقال له: أنت بين أمرين مخوفين، أحدهما: أن يسبقك أبو مسلم إلى الأنبار مع التباعد بينكما فيعقد الأمر لغيرك، فقال المنصور: فإن سلمنا من ذلك، قال: يعارضك عبدالله بن علي، وهو في مثل النحل من الرجال فيأخذك ويعقد الأمر لنفسه، قال: فإن سلمت من ذلك، قال: فالسلام عليك يا أمير المؤمنين، قال: فما الرأي عندك إذن ؟ قال: نكتب كتابًا كأنه على لسان إخوتك أن عمومتك وسائر أهلك قد عقدوا لك الأمر وبايعوا، وتبعثه مع رجل خبير عاقل حصيف، فيمر بمعسكر أبي مسلم فإنه سيقبضه، ويعلم ما عنده، فإذا قرأ الكتاب فيعرج عن الطريق ولا يدخل الأنبار، فإذا علمت بذلك ركبت على قعود وتسلك خفيًا فبادرت إلى الأنبار في الطريق المختصر، فتسبق الأمر وتظفر به، فكان كما قال ووجد عمه عيسى بن علي قد أمسك الأمر عليه، حتى قدم وبويع "(٤٤).

مما سبق يتضح أهمية مشورة إسحاق بن مسلم العقيلي، في تأمين وصول المنصور إلى منصب الخلافة، كما يتضح – أيضًا – أن قضية تصفية الخصوم (عبدالله بن علي – أبو مسلم الخراساني) كانت مستقرة سلفًا في عقلية أبي جعفر المنصور، فجميع الأحداث التي تلتها تؤكد ذلك، على الجانب الآخر تعد هذه المشورة تحريض غير مباشر للمنصور للتخلص من عبدالله بن علي،

وأخيرًا تؤكد هذه المشورة على خبرة ودراية إسحاق بن مسلم العقيلي بشخصية أبي جعفر المنصور، وتقديم الحلول التي تتوائم معه.

٢ – مشورة المنصور في خروج عبدالله بن علي :

كان عبدالله بن علي[٤٥] حينما بلغته خلافة المنصور بمدينة حلب بالشام، فجمع الناس ودعا لنفسه بالخلافة، مدعيًا بأن الخليفة أبو العباس السفاح قد ولاه عهده، وقد شهد له جماعة بذلك، فبايعه جيشه كما بايعه أهل الشام والجزيرة نكاية في أبي جعفر المنصور[٤٦].

عندما بلغ المنصور خبر خروج عمه عبدالله بن علي ومبايعته بالخلافة، هاله الأمر وانزعج، فيذكر ابن طباطبا : " أقامه ذلك وأقعده "[٤٧]. وكان على المنصور أن يستشير قائده وساعده الأيمن أبو مسلم الخراساني، فتذكر أغلب المصادر أن المنصور استدعاه لأخذ رأيه، فيذكر الطبري: " قال أبو جعفر لأبي مسلم إنما هو أنا أو أنت"[٤٨]، أما اليعقوبي فيذكر : " قال لأبي مسلم: ليس لعبدالله بن علي غيري أو غيرك، فكره أبو مسلم ذلك، وقال يا أمير المؤمنين، إن أمر عبدالله بالشام أقل وأذل، وأمر خراسان أمر يجل خطبه "[٤٩]، أما ابن الأثير فيذكر: " إن شئت أتيت خراسان فأمددتك بالجنود وإن شئت سرت إلى حرب عبدالله بن علي، فأمره بالمسير لحرب عبدالله بن علي "[٥٠]، كما أورد المطهر المقدسي رواية أخرى تختلف عن الروايات السابقة: " فهال ذلك أبا جعفر واستشار أبا مسلم فقال: الرأي أن تعاجله ولا تتأنى به، فأنهض أبا مسلم وجعل له الشام وما وراءه من الخراسانيات، فسار أبو مسلم إلى نصيبين وقد وافاها عبدالله بن علي "[٥١].

وعلى الرغم مما يبدو من تعارض بين الروايات الأربعة السابقة فيما بينهم، إلا أن الواضح أن الخليفة المنصور أراد باستدعاء أبي مسلم مدعيًا استشارته في الأمر، أن يكلفه بالقضاء على حركة عمه عبدالله بن علي، وأن أبا مسلم صادفت رغبة الخليفة هواه، إذ يذكر ابن الأثير نصًا آخر على لسان أبي مسلم يؤكد ذلك: " لا تخفه فأنا أكفيك أمره إن شاء الله، إنما عامة جنده ومن معه من أهل خراسان، وهم لا يعصونني "[٥٢].

وهذا النص الأخير يؤكد – صراحة – قبول أبو مسلم تكليف الخليفة، بل ويوضح تهوين أبو مسلم للخليفة من أمر عبدالله بن علي، شارحًا أنه سيعتمد على الجند الخراسانيين الذين معه، لأنهم لا يعصونه، فهو يقدم الدليل في مشورته على كيفية نجاحه في القضاء على الحركة، مع إبراز مكانته بين الخراسانيين.

حققت المشورة المتبادلة بين الخليفة وأبي مسلم، رغبة الخليفة في القضاء على حركة عمه عبدالله بن علي، وقد استطاع أبو مسلم أن يوقع الهزيمة بقوات عبدالله بن علي بعد عدة شهور في معركة نصيبين عام ١٣٧هـ، فهرب عبدالله بن علي إلى البصرة ونزل على أخيه سليمان بن علي، الذي كان واليًا عليها، فتشفع سليمان في أخيه عند المنصور وطلب الأمان له، فأمنه المنصور وكتب له عهدًا بذلك.

على أن المنصور لم يقف الأمر عنده على إنهاء حالة التمرد أو المعارضة والدعوة لعمه بالخلافة، فقد أراد أن يتخلص منه نهائيًا بعد أن أمنه وأصبح مقيمًا لديه بفضل هذا الأمان، إذ حاول بطريقة أخرى تحريض ابن عمه وولي عهده عيسى بن موسى على التخلص من عبدالله بن علي.

فيذكر الطبري: " فدعا به فدفع إليه عبدالله بن علي سرًا في جوف الليل ثم قال له يا عيسى إن هذا أراد أن يزيل النعمة عني وعنك وأنت ولي عهدي بعد المهدي والخلافة صائرة إليك، فخذه إليك فاضرب عنقه وإياك أن تخور أو تضعف فتنقض على أمري الذي دبرت ... وكتب إليه من طريقه ثلاث مرات يسأله ما فعل في الأمر الذي أوعز إليه فيه، فكتب إليه قد أنفذت ما أمرت به، فلم يشك أبو جعفر في أنه قد فعل ما أمره به "(٥٣).

فأبو جعفر المنصور هنا يجتمع مع ابن عمه وولي عهده وهو الذي يشير عليه بعد أن ساق إليه الحجج التي تقتضيها مصلحة الخلافة، وبقاء عيسى بن موسى وليًا للعهد، في أن يتخلص من عمه عبدالله بن علي، وفي رواية أخرى يذكرها الأبشيهي: "استحضر ابن عمه عيسى بن موسى وأجراه على عادة إكرامه، فقال: إن عمي وعمك عبدالله قد فسدت بطانته، واعتمد على ما بعضه يبيح دمه، وفي قتله صلاح ملكنا، فخذه إليك واقتله سرًا "(٥٤).

وكما لجأ الخليفة إلى مشورة عيسى بن موسى وألزمه قتل عبدالله بن علي، لجأ كذلك عيسى إلى مشاورة كاتبه يونس بن فروة الذي قال له: " أراد أن يقتلك ويقتله، أمرك بقتله سرًا ثم يدعيه عليك علانية ثم يقيدك به، قال فما الرأي قال أن تستره في منزلك فلا تطلع على أمره أحدًا، فإن طلبه منك علانية دفعته إليه علانية ولا تدفعه إليه سرًا أبدًا، فإنه وإن كان أسره إليك فإن أمره سيظهر ففعل "[٥٥]، وقد جاءت الأحداث كما ذكرها يونس بن فروة لعيسى بن موسى، الذي سلم عمه عبدالله بن علي، بعد ما ذكره للحاضرين من أعمامه وإخوته ما أمره به المنصور، فيذكر الطبري: " قال – عيسى بن موسى – إنما أردت بقتله أن تقتلني، هذا عمك حي سوي إن أمرتني بدفعه إليك دفعته، فقال أئتنا به، فأتاه به فقال له عيسى دبرت على أمرًا فخشيته فكان كما خشيت شأنك وعمك "[٥٦]، وقد علق عيسى بن موسى نفسه على هذا الموقف وفائدة مشورته قائلاً : " فتركته وانصرفت وانصرف إخوته فسلمت روحي، وزالت كربتي، وكان ذلك ببركة الاستشارة بيونس وقبول مشورته، والعمل بها "[٥٧].

نخلص من هذا إلى أن استدعاء المنصور لابن عمه عيسي بن موسي ومشورته لم يكن لأخذ رأيه في أمر عمه عبدالله بن علي، بل في تزيين وتحسين قتله، ليكون هو بعيدًا عن المسئولية، كذلك كان لجوء ابن عمه عيسى إلى المشورة سببًا في النجاة من الفخ الذي صنعه له الخليفة، الأمر الذي اقتضى أن يتخلص الخليفة من عمه عبدالله بن علي بنفسه بطريقة أخرى بعيدًا عن القتل، تخلصه من خطره، وتبعده عن مسئولية قتله، فيذكر الطبري: " فأمر به فجعل في بيت أساسه ملح وأجرى في أساسه الماء فسقط عليه فمات، فكان من أمره ما كان "[٥٨].

٣ – مشورة المنصور في التخلص من أبي مسلم الخراساني:

لم تكن رغبة أبو جعفر المنصور في التخلص من أبي مسلم الخراساني مع توليه الخلافة، فقد أعلنها وأشار بها على أخيه أبي العباس السفاح، فلم يكن العداء بين أبي جعفر المنصور وأبي مسلم وليد المرحلة التي تولى فيها المنصور الخلافة، بل سبق ذلك في مرحلة تنظيم الدعوة، خاصة بعد أن أقدم أبو مسلم على قتل كبير الدعاة في خراسان سليمان بن كثير الخزاعي، دون إذن من قادة الدعوة آنذاك[٥٩]، كذلك ما شعر به المنصور أثناء زيارته لخراسان

عام ١٣٢هـ/٧٤٩م، من ازدياد قوة وسطوة أبو مسلم في خراسان، فضلاً عن تدخلاته الكثيرة في شئون الخليفة أبي العباس السفاح، لذلك أشار المنصور على أخيه في أكثر من مرة بالتخلص من أبي مسلم، فيذكر الطبري: " انصرف أبو جعفر من عند أبي مسلم، فقال لأبي العباس لست خليفة ولا أمرك بشيء إن تركت أبا مسلم ولم تقتله، فقال وكيف، قال والله ما يصنع إلا ما أراد، قال أبو العباس أسكت واكتمها "[٦٠]، وفي رواية أخرى: " أطعني واقتل أبا مسلم إن في رأسه لغدرة "[٦١].

ورغم كثرة إشارة المنصور على السفاح بالتخلص المبكر من أبي مسلم، إلا أن السفاح كان يتعامل مع هذا الأمر بحذر شديد[٦٢]، لإدراكه طبيعة المرحلة التي تمر بها الدولة، والمهام التي يتطلب الاعتماد فيها على أبي مسلم لتثبيت كيان الدولة الناشئة.

عندما تولى أبو جعفر المنصور الخلافة رأى أن يستطلع رأي مستشاريه في أمر أبي مسلم الخراساني، ليؤكد رغبته في الخلاص منه، فيذكر ابن عبدربه " يروى أن أبا جعفر المنصور سأل سَلم بن قتيبة: ما ترى في أبي مسلم ؟ فأجاب سَلم: لو كان فيها آلهة إلا الله لفسدتا، قال المنصور: حسبك الله أبا أمية، لقد أودعتها أذنًا واعية "[٦٣]، فقد أدرك المنصور من خلال مشورة سَلم، التي استخدم فيها الآية (٢٢) من سورة الأنبياء، أن سلطانه ونفوذه لن يتحقق أو يكون حاكمًا فعالاً، ما بقى أبومسلم على قيد الحياة[٦٤]. كذلك توضح هذه المشورة تفهم المشير – سَلم – لنفسية وشخصية المنصور وضرورة انفراده بالحكم.

على الجانب الآخر كان وزير المنصور أبو أيوب المورياني[٦٥] ضمن من أشار على المنصور بكيفية عزل أبا مسلم عن خراسان، وإحضاره إلى بلاط الخلافة ليتمكن من قتله[٦٦].

كما استخدم المنصور – أيضًا – المشورة في ترغيب أبو مسلم الخراساني للقدوم عليه، فيذكر الطبري: " قال – أبو مسلم – قد كنت معتزمًا على المضي إلى خراسان ثم رأيت أن أوجه أبا إسحاق إلى أمير المؤمنين فيأتيني برأيه فإنه ممن أثق به، فوجهه فلما قدم تلقاه بنو هاشم بكل ما يحب وقال له أبو جعفر اصرفه عن وجهه ولك ولاية خراسان وأجازه، فرجع أبو

إسحاق إلى أبي مسلم فقال له ما أنكرت شيئًا، رأيتهم معظمين لحقك يرون لك ما يرون لأنفسهم، وأشار عليه أن يرجع إلى أمير المؤمنين فيعتذر إليه مما كان منه فأجمع على ذلك "[٦٧]، فهذه الرواية تؤكد استخدام المنصور لبعض الشخصيات لكي يشيروا على أبي مسلم بالقدوم على الخليفة وإزالة كل خوف منه، كذلك كانت مشورة أبو أيوب المورياني وزير المنصور في عدم التعجل في قتل أبي مسلم أول يوم للقائه بالخليفة أثر كبير في نجاح مهمة قتله في اليوم التالي، فيذكر الطبري: " قلت هذا الرجل يدخل العشية فما تريد أن تصنع، قال أريد أن أقتله حين أنظر إليه، قلت أنشدك الله إنه يدخل معه الناس وقد علموا ما صنع فإن دخل عليك ولم يخرج لم آمن البلاد، ولكن إذا دخل عليك فإذن له أن ينصرف، فإذا غدا عليك رأيت رأيك، وما أردت بذلك إلا دفعه بها وما ذاك إلا من خوفي عليه وعلينا جميعًا من أصحاب أبي مسلم، فدخل عليه من عشيته وسلم وقام قائمًا بين يديه، فقال انصرف يا عبدالرحمن فأرح نفسك وادخل الحمام فإن للسفر قشفًا ثم اغدُ عليّ، فانصرف أبو مسلم وانصرف الناس "[٦٨].

لقد كانت لهذه المشورة الأخيرة من وزير المنصور أهمية كبيرة في نجاح المنصور في التخلص من أبي مسلم، دون أن يثير رد فعل عنيف لأتباعه، رغم عزم المنصور على قتله فور دخوله عليه في اليوم الأول، ونلمح في ثنايا هذه المشورة رغبة الوزير في استطلاع رد فعل الرجلين القاتل والمقتول في أول لقاء، وما سيسفر عنه هذا اللقاء، الذي انتهى في اليوم التالي بنجاح المنصور في التخلص من أبي مسلم، كما أعد له سابقًا.

وقد لخص المنصور حقيقة الصراع بينه وبين أبي مسلم، وذلك حين تمثل بأبيات من الشعر بعد قتله، قال:

قـــد اكتنفتـــك خِـــلات ثـــلاث

جَلـــبن عليـــك محتـــوم الحِمـــام

خِلافـــك وامتناعُـــك مـــن يمينـــي

وَقَـــوْدك للجمـــاهير العِظـــام[٦٩]

٤-مشورة المنصور في حركة محمد بن النفس وأخيه إبراهيم ١٤٥هـ/٧٦٢م:

تُعد حركة ابن النفس الزكية[٧٠] وأخيه إبراهيم، من أكثر حركات المعارضة التي استخدم فيها المنصور المشورة والمشاورة للقضاء عليها[٧١].

فقد لجأ للمشورة بداية من مرحلة البحث عن ابن النفس الزكية وأخيه إبراهيم في المدينة المنورة، وقبل أن يعلن خروجه وبيعته، فحاول المنصور تعيين والٍ جديد للمدينة ليتولى مهمة البحث عن ابن النفس الزكية وأخيه إبراهيم، فيذكر الطبري: "اشتد أمر محمد وإبراهيم على أبي جعفر فبعث فدعا أبا السعلاء من قيس عيلان، فقال ويلك أشر عليَّ في أمر هذين الرجلين فقد غمني أمرهما، قال أرى لك أن تستعمل رجلاً من ولد الزبير أو طلحة، فإنهم يطلبونها ... فاشهد لا يلبثونهما أو يخبرونها إليك، قال قاتلك الله ما أجود رأيًا جئت به، والله ما غبى هذا عليّ، ولكني أعاهد الله أن لا أثئر من أهل بيتي بعدوي وعدوهم، ولكني أبعث عليهم صعليكًا من العرب فيفعل ما قلت"[٧٢]، ويذكر ابن الأثير: " فاستشار يزيد بن يزيد السلمي وقال له: دلني على فتى مُقِل من قيس أغنيه وأشرفه وأمكنه من سيد اليمن – يعني ابن القسري الوالي السابق – قال: هو رياح بن عثمان بن حيان المري، فسيره أميرًا على المدينة في رمضان سنة أربع وأربعين، وقيل أن رياحًا ضمن للمنصور أن يُخرج محمدًا وإبراهيم "[٧٣]، وتبرز هذه المشورة رغبة المنصور في اختيار والي جديد للمدينة يكون لديه قدرًا كبيرًا من القوة والبطش حتى يستطيع العثور على محمد وإبراهيم، كذلك كان المشير مصيبًا في ترشيحه للمنصور لشخصية رياح لهذه المهمة، فهو ابن عم مسلم بن عقبة قائد الخليفة الأموي يزيد بن معاوية، الذي حاصر المدينة وقتل كثيرًا من أهلها في موقعة الحرة[٧٤]، فهو الشخصية الأنسب لتحقيق رغبة الخليفة.

على الجانب الآخر أشار عبدالعزيز بن سعيد على المنصور بضرورة اعتقال وحبس بنو الحسن بقصد إلزام محمد وإبراهيم على الظهور وتسليم أنفسهما للمنصور، فيذكر الطبري: " ولما طال على المنصور أمره ولم يقدر عليه ..... قال عبدالعزيز ابن سعيد يا أمير المؤمنين أتطمع أن يخرج لك محمد وإبراهيم وبنو حسن مخلون، والله للواحد منهم أهيب في صدر الناس من الأسد ... فكان ذلك الذي هاجه على حبسهم"[٧٥].

لقد كانت المشورتان السابقتان وامتثال المنصور في تنفيذهما من أكثر

العوامل التي عجلت بظهور محمد وأخيه، بعد أن تعرض أهليهم لبطش الوالي الجديد، وحبس عدد كبير من أفراد أسرتهم.

وعندما خرج ابن النفس الزكية وأعلن حركته وتمت البيعة له، كثرت مشاورات المنصور لكل من حوله، لاستخلاص الرأي الأصوب لمواجهته، فتذكر المصادر خمس مشورات لأصحاب التجارب في الحروب استعان المنصور بمشورتهم، منهم سَلم بن قتيبة الباهلي(٧٦)، الذي قال للمنصور: " ليس بشيء خرج بأرض ليس بها حلقة وكراع "(٧٧)، وجعفر بن حنظلة البهراني(٧٨)، الذي قال للمنصور: " فاحمد الله ظهر حيث لا مال ولا رجال ولا سلاح ولا كراع، ابعث مولى لك تثق به يسير حتى يتنزل بوادي القرى فيمنعه ميرة أهل الشام فيموت مكانه جوعًا "(٧٩)، كما أرسل المنصور إلى بديل بن يحيى بالكوفة – كان السفاح يشاوره –: " قال له: إن محمدًا قد ظهر بالمدينة قال: فاشحن الأهواز بالجنود، قال: إنه ظهر بالمدينة، قال: قد فهمت، وإنما الأهواز الباب الذي تؤتون منه "(٨٠)، كذلك استدعى المنصور إسحاق بن مسلم العقيلي الذي أشار عليه: " اشحن البصرة بالرجال ... قال: ترميه بمثله، إذا قال: أنا ابن رسول الله صلى الله عليه وسلم، قال هذا: وأنا ابن عم رسول الله صلى الله عليه وسلم "(٨١)، وكانت آخر المشورات التي لجأ إليها المنصور مشورة عمه عبدالله بن علي – المحبوس لديه – الذي أشار عليه: " ارتحل الساعة حتى تأتي الكوفة فاجثم على أكبادهم فإنهم شيعة أهل هذا البيت وأنصارهم، ثم أحففها بالمسالح فمن خرج إلى وجه من الوجوه فاضرب عنقه، أو أتاها من وجه من الوجوه فاضرب عنقه، وابعث إلى سَلم بن قتيبة الباهلي ينحدر عليك وكان بالري، واكتب إلى أهل الشام فمرهم أن يحملوا إليك من أهل البأس والنجدة ما يحمل البريد، فأحسن جوائزهم ووجهم مع سَلم"(٨٢).

مما سبق يتضح أن المشورات الخمس التي أجراها المنصور، رسمت له بوضوح خطة العمل التنفيذية التي لجأ إليها في مواجهة حركة ابن النفس الزكية، وكانت مشورة عمه عبدالله بن علي من أصوب المشورات التي نفذها المنصور على الفور مع ما سبقها من مشورات، رغم الخلاف الذي بينهما وحبس المنصور له.

ويلاحظ أن أغلب من استشارهم المنصور كانوا من أصحاب التجارب

والخبرات السابقة في الحروب، نظرًا لطبيعة المواجهة المرتقبة التي سيلجأ إليها المنصور مع ابن النفس الزكية وأخيه إبراهيم، كما نفذ كل ما أشير به عليه في خطوات منظمة، كما يلي:

١) قام بتعبئة ما بقى من جنده في منطقة الأهواز التي تمثل مفتاح البصرة وعمقها الاستراتيجي بريًا، كما حاصرها من الخارج بحريًا.
٢) هاجم القوافل التي كان يتوقع أنها منحدرة من الموصل إلى البصرة.
٣) أرسل قوة خارج الكوفة كانت مهمتها منع أهل الكوفة من الالتحاق بصفوف إبراهيم أخو محمد بن النفس الزكية.
٤) أصدر قرارا بمنع التجول ليلاً بالكوفة، وكل من خالف ذلك تم حبسه.
٥) قسم قواته إلى ثلاث مجموعات ضمت كل مجموعة خمسمائة رجل، كانوا يطوفون بالليل لتنفيذ القرار.
٦) أمر المنصور بعض جنوده بحزم الحطب وإشعاله لإيهام الناس بكثرة الجنود(٨٣).

على الجانب الآخر كانت القيادات العسكرية التي اختارها المنصور لمواجهة ابن النفس الزكية نتيجة مشورته لعيسى بن موسى قائد الحملة، فيذكر ابن كثير: "وأما ما كان من المنصور فإنه جهز الجيوش إلى محمد بن عبدالله بن الحسن، وصحبة عيسى بن موسى عشرة آلاف فارس من الشجعان المنتخبين، وكان المنصور قد استشاره فيه، فقال: يا أمير المؤمنين ادع بمن شئت ممن تثق به من مواليك فابعث بهم إلى وادى القرى يمنعونهم من ميرة الشام فيموت هو ومن معه جوعًا، فإنه ببلد ليس فيه مال ولا رجال ولا كراع ولا سلاح "(٨٤)، لقد هدفت مشورة عيسى بن موسى إلى تعزيز قوة الحملة العسكرية، وفرض الحصار الاقتصادي على المناطق التي تضمه في المدينة، خاصة وأن المدينة تعتمد أساسًا على المناطق المحيطة بها في غذائها ومعيشتها.

ومن الجدير بالذكر أن امتثال الخليفة للمشورات التي وجهت له كان سببًا – رئيسًا – لنجاحه، في القضاء على حركة محمد وإبراهيم في المدينة والبصرة، بينما كان رفض الأخوين لكل المشورات التي وجهت إليهما سببًا في

هزيمتهما وإخفاقهما.

فقد أشار البعض على محمد بن النفس الزكية بالعدول عن حفر الخندق حول المدينة، فيذكر الطبري: " لا تخندق الخندق فإن رسول الله خندق خندقه لما الله أعلم به، فإنك إن خندقته لم يحسن القتال رجاله، ولم يوجه لنا الخيل بين الأزقة، وإن الذين يخندق دونهم هم الذين يقاتلون فيها، وإن اللذين يخندق عليهم يحول الخندق دونهم ... فقال: إنما اتبعنا في الخندق أثر رسول الله صلى الله عليه وسلم فلا يردني عنه أحد، فلست بتاركه "(٨٥).

كذلك رفض ابن النفس الزكية مشورة بعض أصحابه بالخروج من المدينة إلى أحد الأمصار التي بايعت له، فيذكر كل من الطبري والأصفهاني: " توجه ابن جعفر إليه بالنصيحة فقال: الرأي أن تسير بمن معك حتى تأتي مصر، فالله لا يردك راد فتقاتل الرجل بمثل سلاحِه وكراعه ورجاله وماله، ولم يعجب هذا الرأي أحد أصحابه... ورأى محمد أن يستمر في إقامته بالمدينة دون أن يرحل إلى غيرها من الأمصار"(٨٦).

ونستنتج من رفض ابن النفس الزكية لكل المشورات التي وجهت له، أنه كان متمسكًا بالبعد الديني لحركته، مستبعدًا للرأي والمشورة العسكرية التي كان من الممكن أن تؤدي إلى نجاح حركته(٨٧).

وعلى الجانب الآخر لم يمتثل – أيضًا – أخيه إبراهيم للمشورات التي وجهت له في حركته في البصرة بالتحول إلى الكوفة، فيذكر الأصفهاني مشورة الإمام أبوحنيفة له: " أئتها سرًا فإن من هاهنا من شيعتكم يبيتون أبا جعفر فيقتلونه، أو يأخذون برقبته فيأتونك به "(٨٨)، كما أكد أحد رجال إبراهيم على هذا الحل فأشار عليه: " إنك غير ظافر على هذا الرجل حتى تأتي تأخذ الكوفة فإن صارت لك مع تحصنه بها لم تقم له بعدها قائمة "(٨٩).

وقد حاول ف. بول Fr. Buhl تحليل شخصية إبراهيم لتفسير موقفه من رفض المشورة: " مع أنه كان شجاعًا كمعظم أفراد أسرته، إلا أن شخصيته كانت ضعيفة، وطبيعته طبيعة الحالم، وقد ورث عن العلويين عدم استماعهم إلى المشورة الطيبة، وسيرهم دون تبصر في الطريق المؤدية إلى الهلاك "(٩٠).

مما سبق يتضح أن امتثال الخليفة المنصور للمشورات التي قدمت له

في حركة ابن النفس الزكية وإبراهيم، وتنفيذ كل ما جاء بها، كانت عاملاً أساسيًا في نجاحه في القضاء على هذه الحركة في المدينة والبصرة، وأن عدم امتثال ابن النفس الزكية وإبراهيم للمشورات التي قدمت لهما، كانت سببًا في أخفاق حركتهما والقضاء عليهما.

٥ – مشورة المنصور في خروج أهل الموصل ١٤٨هـ/٧٦٥م :

عندما تحرك الخوارج بالموصل تحت قيادة حسان بن مجالد الهمداني، استشار المنصور أحد مقربيه في من يصلح من القادة لإعادة نفوذ الدولة العباسية هناك، فيذكر كل من ابن الأثير وابن كثير: " وفيها استعمل المنصور على الموصل خالد بن برمك، وسبب ذلك أنه بلغه انتشار الأكراد بولايتها وإفسادهم، فقال المنصور من لها ؟ فأشار عمارة بن غمرة بخالد بن برمك، فولاه وسيره إليها فأحسن إلى الناس وقهر المفسدين "[٩١].

يُعد امتثال المنصور لهذه المشورة في ترشيح خالد بن برمك، من العوامل التي ساعدت على استقرار إقليم الموصل بعد ذلك، فضلاً عن إتاحة الفرصة لظهور شخصية خالد بن برمك كقائد عسكري، يقدم خدمات للدولة العباسية ساعدت على استقرار بعض أقاليمها.

على الجانب الآخر حاول المنصور أن يفتك بأهالي الموصل الذين ساندوا حسان، قبل أن يرسل إليهم خالد البرمكي، فلجأ أيضًا إلى مشورة بعض الفقهاء، لبيان الحكم الشرعي، لاسيما وأنه أخذ قبل ذلك العهود من أهلها بعدم الخروج عليه، في مقابل حقن دمائهم من القتل، لذلك استشار كل من الإمام أبي حنيفة[٩٢] والقاضيان ابن أبي ليلى[٩٣] وعبدالله بن شبرمة[٩٤]، فيذكر ابن الأثير: " قال له ابن أبي ليلى وابن شبرمة، رعيتك فإن عفوت فأهل ذلك أنت، وإن عاقبت فبما يستحقون، فقال لأبي حنيفة: أراك سكت يا شيخ، فقال: يا أمير المؤمنين أباحوك ما لا يملكون، أرأيت لو أن امرأة أباحت فرجها بغير عقد نكاح وملك يمين أكان يجوز أن توطأ ؟ قال: لا. وكف عن أهل الموصل"[٩٥].

إن هذه المشورة توضح – بجلاء – ما كان يريده المنصور من الفقهاء، بجواز السماح له بالبطش بأهل الموصل، وقد حاول القاضيان ابن أبي ليلى وابن شبرمة، أن يقدما له حلين يختار منهما ما يرتضيه، بينما قدم أبي حنيفة

الرأي الشرعي المستند إلى حجة، أقرها المنصور بنفسه.

ويبدو أن المنصور استبعد رأي الفقيهين الآخرين، واعتمد رأي أبي حنيفة، لما كان يعلمه من شهرته ونفوذه بين الفقهاء في تلك المرحلة، فأراد بذلك أن يكسب ولاء أتباعه، فضلاً عن أن قبوله لمشورة أبي حنيفة يظهره بين الرعية أنه صاحب عفو وتسامح، حتى لمن خرج على عهده معه، كذلك يوضح قبول المنصور لمشورة أبي حنيفة أن غضبه منه – سابقًا – لا يمنع من قبول الرأي الأصوب لديه.

٦ – مشورة المنصور في مواجهة تمرد الجند ١٥١هـ/٧٦٨م :

تمرد بعض الجند وشغبوا على المنصور عند باب الذهب أحد أبواب القصر، ولم تشر المصادر إلى السبب الذي دعا الجند إلى ذلك الشغب أو التمرد. وبعد أن قضى المنصور على ذلك التمرد، خشي من تكرار ذلك ونهاية الدولة على يد الجند، فلجأ إلى استشارة قثم بن العباس(٩٦)، فيذكر الطبري: " قال له أبو جعفر أما ترى ما نحن فيه من التياث الجند علينا، قد خفت أن تجتمع كلمتهم فيخرج هذا الأمر من أيدينا، ما ترى، قال يا أمير المؤمنين عندي في هذا رأي إن أنا أظهرته لك فسد وإن تركتني أمضيته صلحت لك خلافتك وهابك جندك، فقال له أفتمضي في خلافتي أمرًا لا تعلمني ما هو، فقال له إن كنت عندك متهمًا على دولتك فلا تشاورني، وإن كنت مأمونًا عليها فدعني أمضي رأيي، فقال فأمضه "(٩٧)، ثم يسرد الطبري في بقية النص – الطويل – احتيال قثم بن العباس في الاتفاق مع أحد مواليه أن يسأله في دار الخلافة عن أي الحيين أشرف اليمن أم مضر؟ ليجيبه قثم مضر، كان منها رسول الله صلى الله عليه وسلم، وفيها كتاب الله عز وجل، وفيها بيت الله، ومنها خليفة الله، فامتعضت اليمن إذ لم يذكر لها شيء من شرفها، الأمر الذي دعى قائد من قواد اليمن، أن يأمر غلام له بكبح بغلة قثم، فامتعضت من ذلك مضر، اعتراضًا على مكانة قثم وقرابته من الخليفة، وأمر رجل منهم غلامه – أيضًا – بقطع يد غلام اليماني فقطع، ونفر الحيان وصرف قثم بغلته، فدخل على أبي جعفر وافترق الجند فصارت مضر فرقة واليمن فرقة والخراسانية فرقة وربيعة فرقة، فقال قثم لأبي جعفر قد فرقت بين جندك وجعلتهم أحزابًا كل حزب منهم يخاف أن يُحدث عليك حدثًا فتضربه بالحزب الآخر(٩٨).

وتبرز أهمية هذه المشورة مع ما تبعها من الإجراء الذي قام به قثم بن العباس، إلى أنها مزقت وحدة صف الجند، تمهيدًا لإضعافهم والسيطرة عليهم، حتى ينتهي خطرهم على الخليفة والدولة. كذلك ثقة المنصور في قثم بن العباس عندما سمح له بتنفيذ ما كان يريد فعله ولم يخبر الخليفة به.

على الجانب الآخر أشار قثم بن العباس على المنصور بعد هذه الواقعة إلى ضرورة بناء مدينة جديدة بجانب بغداد، لتكون تحت تصرف ابنه المهدي، تعزز بقوات عسكرية، يمكن الاستعانة بها حال حدوث أي تمرد عسكري جديد في بغداد، فيذكر الطبري: " قال أعبر بابنك فأنزله في ذلك الجانب قصرًا وحوله وحول من جيشك معه قومًا، فتصير ذلك بلدًا وهذا بلدًا، فإن فسد عليك أهل هذا الجانب ضربتهم بأهل ذلك الجانب ... وإن فسدت عليك مضر ضربتها باليمن وربيعة والخراسانية، وإن فسدت عليك اليمن ضربتها بمن أطاعك من مضر وغيرها ... فقبل أمره ورأيه، فاستوى له ملكه "[٩٩].

لقد كان من أثر امتثال المنصور لهذه المشورة الأخيرة بناء حي الرصافة في الجانب الشرقي وإقطاع الجنود والقواد إقطاعات بها.

وبتحليل المشورة السابقة يتضح أن قثم بن العباس، عمد إلى سياسة فرق تسد، لتفريق الجنود، واستغلال حيلة قديمة قوامها استخدام العصبية القبلية في ذلك، تمهيدًا لنقل الجنود بعد ذلك إلى مكان آخر لمنع اتحادهم مستقبلاً ضد الخليفة أو الدولة.

طرق المشورة وألفاظها في عهد ابي جعفر المنصور:

تعددت طرق وأساليب اللجوء إلى المشورة في عهد أبي جعفر المنصور، فيذكر كل من الطبري وابن الأثير عن الأوقات التي كان يجلس فيها لطلب المشورة: " فإذا صلى العشاء الآخرة، نظر فيما ورد عليه من كتب الثغور والأطراف والآفاق، وشاور سماره من ذلك فيما أرب "[١٠٠]، وعلى الرغم من ذكر النص السابق لوقت الجلوس المحدد للمشورة عند المنصور، إلا أن المشورة باعتبارها حقًا شخصيًا من حقوق الخليفة، يمارسه وقتما يشاء وكيفما يشاء، لم تقتصر على هذا المجلس، إذ أن النص السابق يفيد الجلوس المعتاد للخليفة في اجتماع مع سماره، كما أن لفظ سمار – هنا – يفيد جلساء المرء

في الليل، مع من يتجاذب معهم أطراف الحديث للتسلية بشكل عام، ويعلق عصام سخنيني على هؤلاء السمار: " لم يكن أي منهم مؤهلاً ليحيل هذا الحق إلى تقليد من تقاليد الحكم "[١٠١].

لذلك لا نستطيع أن نجزم أن هذا المجلس كان يعقد خصيصًا للمشورة دون سواه، إذا أن الأحداث والوقائع التي حدثت في عهد المنصور، تؤكد أنه كان يلجأ إلى طلب المشورة في أي وقت شاء، وبطرق عديدة ومختلفة، فكثيرًا ما كان يتم استدعاء شخص ما، أو الكتابة لشخص محدد لطلب الرأي والمشورة في أمر بعض الأزمات أو حركات المعارضة.

فعند خروج عبدالله بن علي عم الخليفة، بادر المنصور باستدعاء أبو مسلم الخراساني لمشاورته وتكليفه بالتوجه لحرب عبدالله بن علي، وعندما دفع المنصور بعمه بعد ذلك لولي عهده عيسى بن موسى للقيام بقتله، ظل يكاتب عيسى وهو في طريقه للحج بمكة، للتأكد من تنفيذ عيسى لما أشار به المنصور.

على الجانب الآخر كان توجيه وطرح الأسئلة أحد الطرق التي لجأ إليها المنصور لطلب المشورة، فعندما عزم على التخلص من أبي مسلم الخراساني، بادر بسؤال سَلم بن قتيبة ماذا ترى في أبي مسلم ؟، كما لجأ في إظهار كل من محمد بن النفس الزكية وأخيه إبراهيم بالمدينة، إلى السؤال عن شخصية الوالي الذي يمكن أن يسند إليه تلك المهمة، لذلك فألفاظ المشورة وطلبها تُعد – بشكل كبير – وسيلة من وسائل معرفة أساليب اللجوء إليها، وتحديد هل كانت تتم باجتماع الخليفة والمشير أم باستدعائه أو بمراسلته والكتابة إليه.

وقد حصرت الدراسة – بعض – الألفاظ والعبارات الخاصة بالمشورة، منها ما كان يحدد إذا كان الخليفة يطلب المشورة بنفسه في مواجهة المشير مثل: ما الرأي عندك، ما ترى في، أشر عليّ، دلني على، ومنها ما كان يتعلق بالمشير نفسه وتوجيهه للرأي والمشورة للخليفة، مثل: الرأي أن، وأشار عليه، أرى أن.

ومن الجدير بالذكر أن بعض الأزمات أو حركات المعارضة كان يتم اللجوء فيها إلى المشورة لأكثر من شخص، لاستخلاص جميع الآراء والمقابلة

بينها، خاصة في الحركات التي تطلبت الآراء والمشورات العسكرية، كحركة محمد بن النفس الزكية، إذ لجأ المنصور فيها إلى استشارة أكثر من شخص من أصحاب التجارب الحربية، كذلك كانت بعض المشورات التي تتطلب الرأي الفقهي، كاستشارة المنصور في خروج أهل الموصل رغم العهد الذي قطعوه على أنفسهم، إذ لجأ إلى استشارة ثلاثة من بعض الفقهاء ورجال الدين دون غيرهم لتحديد الرأي الشرعي فيها.

فطبيعة المشورة وتنوع طرقها وأساليبها، كانت تفرضه – بشكل أساسي – طبيعة الموضوع المراد المشورة فيه، ومن ثم – أيضًا – اختيار شخصية المشير برأيه فيه، كما كان أسلوب الخليفة في طرح السؤال لطلب المشورة يحدد – بطريقة ما – ما يريده الخليفة من المشير نفسه.

الخاتمة :

استهدفت الدراسة رصد وتحليل المشورة وأهميتها في عهد الخليفة أبي جعفر المنصور وأهم نتائجها في مواجهة بعض الأزمات وحركات المعارضة، وقد خرجت الدراسة ببعض النقاط والنتائج المهمة من خلال تحليل بعض النماذج التي استعرضتها، منها:

١) أوضحت الدراسة وجود فرق بين المشورة والشورى، فالأولى كانت عملاً فرديًا بين شخصين، بينما الثانية كانت عملاً جماعيًا مُورس بشكل مؤسسي في عصر النبوة والخلفاء الراشدين.

٢) أبرزت الدراسة حرص المنصور على اللجوء إلى المشورة والمشاورة في الأزمات قبل اللجوء إلى اتخاذ قراره.

٣) بينت الدراسة أن لجوء المنصور إلى المشورة أثمر عن نتائج إيجابية في معالجة هذه الأزمات وحركات المعارضة.

٤) أكدت الدراسة على امتثال المنصور لمعظم المشورات التي قدمت له، في إطار السعي أولاً للحفاظ على حكمه، وثانيًا لاستقرار كيان الدولة.

٥) أوضحت الدراسة حرص الخليفة المنصور على اللجوء في مشوراته إلى أصحاب التخصص والتجارب، كل حسب طبيعة الموضوع المراد المشورة بشأنه.

الهوامش

(١) توجد عدة دراسات وبحوث عن الدولة العباسية، تناولت الكثير من حركات المعارضة، منها: دراسة معزوزة على موسى الزيتاوي " الحركات الفارسية غير الإسلامية في المشرق في العصر العباسي الأول " الأردن ٢٠٠٣م؛ ودراسة فيصل عبدالله بن حمد " تمرد عبدالله بن علي بن عبدالله العباسي " الأردن ٢٠٠٧م؛ ودراسة مهران محمود أحمد الزغبي " حركة محمد بن عبدالله النفس الزكية ١٤٥هـ/٧٦٣م نظرة نقدية جديدة " الأردن ٢٠١١م؛ ودراسة منال حسن عكله "الثورات العلوية والشيعية في العراق وأثرها في نشوء الفرق الإسلامية " بغداد ٢٠١٣م؛ ودراسة بخوش كريمة " الحركات المناهضة للدولة العباسية في عهد المأمون " الجزائر ٢٠١٩م.

(٢) مقاييس اللغة، تحقيق: عبدالسلام هارون، دار الجيل، بيروت ١٩٩١م، ج٣، ص٢٢٦؛ وانظر أيضًا: الفيروزآبادي: القاموس المحيط، دار الحديث، القاهرة ٢٠٠٨م، ص٨٩٨.

(٣) لسان العرب، دار إحياء التراث العربي، ١٩٨٨م، ج٨، ص١٦٠.

(٤) التفسير الكبير أو مفاتيح الغيب، دار الكتب العلمية، طهران ١٩٠٠م، ج٩، ص٦٥؛ وانظر أيضًا: مختار الصحاح، ص٣٥٠.

(٥) تحفة الوزراء، تحقيق: حبيب علي الراوي، ابتسام مرهون الصفار، الدار العربية للموسوعات، ٢٠٠٦م، ص٨٦.

(٦) فقه الشورة والاستشارة، دار الوفاء، المنصورة ١٩٩٢م، ص ص١٠٢-١٠٣.

(٧) أدب الدنيا والدين، تحقيق: مصطفى السقا، الهيئة العامة للكتاب، ٢٠٠٩م، ص٣٩١.

(٨) عيون الأخبار، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة ١٩٢٥م، ج١، ص٢٨.

(٩) البصائر والذخائر، تحقيق: أحمد أمين، السيد أحمد صقر، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة ١٩٥٣م، ص١٥١.

(١٠) نصيحة الملوك، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة ٢٠٠٧م، ص٣٦.

(١١) قوانين الوزارة وسياسة الملك، تحقيق: رضوان السيد، دار الطليعة، بيروت ١٩٧٩م، ص٢٠٢.

(١٢) المصدر نفسه، ص٢٠٢.

(١٣) المصدر نفسه، ص٢٠٣.

(١٤) تحفة الوزراء، ص٥٠.

(١٥) المصدر نفسه، ص٨٧.

(١٦) المستطرف في كل فن مستظرف، تحقيق: مصطفى الذهبي، دار الحديث بالقاهرة ٢٠٠٠م، ص١٠٩.

(١٧) أدب الدنيا والدين، ص٣٩٢.
(١٨) البصائر والذخائر، ص٢١١.
(١٩) العقد الفريد، صححه: أحمد أمين، أحمد الزين، إبراهيم الإبياري، الهيئة العامة لقصور الثقافة، ٢٠٠٤م، ج١، ص٧٥.
(٢٠) الرازي: كتاب زهر الربيع، تحقيق: مصطفى حجازي، الهيئة العامة للكتاب، ٢٠١١م، ص٣٣٦.
(٢١) العقد الفريد، ج١، ص٧٧.
(٢٢) قوانين الوزارة وسياسة الملك، ص٢٠٤.
(٢٣) البصائر والذخائر، ص٦٣.
(٢٤) الماوردي: أدب الدنيا والدين، ص٣٩٢.
(٢٥) الأرجاني المنسوبة له الأبيات، هو القاضي أبو بكر أحمد بن محمد بن الحسين الملقب بناصح الدين. ابن خلكان: وفيات الأعيان، تحقيق: يوسف علي طويل، مريم قاسم طويل، دار الكتب العلمية، بيروت ١٩٩٨م، ج١، ص١٣٤؛ الثعالبي: تحفة الوزراء، ص٨٧.
(٢٦) أبو سلمة الخلال: هو حفص بن سليمان الهمداني الملقب بأبي سلمة الخلال، كبير دعاة العباسيين بالكوفة، كان صيرفيًا أنفق أموالاً كثيرة في إقامة الدعوة لبني العباس، وكان على اتصال بقائد الثورة العباسية أبي مسلم الخراساني، وعندما نجحت الدعوة وسيطر أنصارها على الكوفة، أخفى مكان أبو العباس السفاح خشية مبايعته بالخلافة، وسعى إلى نقل الخلافة لأحد العلويين من خلال مراسلته لبعض زعمائهم الذين رفضوا قبول الأمر وتمت البيعة لأبي العباس بالخلافة.
اليعقوبي: تاريخ اليعقوبي، دار صادر، بيروت ٢٠٠٥م، ج٢، ص٣٤٩؛ المسعودي: مروج الذهب ومعادن الجوهر، مراجعة: جمال حسن مرعي، المكتبة العصرية، بيروت ٢٠٠٥م، ج٣، ص٢١١؛ ابن خلكان: وفيات الأعيان، ج٢، ص١٩٥.
(٢٧) تاريخ الأمم والملوك، دار الفكر، القاهرة ١٩٧٩م، ج٩، ص١٢٤.
(٢٨) محمد عبدالحي شعبان: الثورة العباسية، ترجمة: عبدالمجيد حسيب القيسي، دار الدراسات الخليجية، ١٩٨١م، ص٢٦١.
(٢٩) موسوعة التاريخ الإسلامي والحضارة الإسلامية، مكتبة النهضة المصرية، ١٩٨٥م، ج٣، ص٤٩.
(٣٠) الكامل في التاريخ، تحقيق: محمد يوسف الدقاق، دار الكتب العلمية، بيروت ٢٠٠٣م، ج٤، ص٣٣٦؛ وانظر أيضًا: سميرة مختار الليثي: جهاد الشيعة في العصر العباسي

الأول، دار الجيل، بيروت ١٩٧٨م، ص١٠٥.

(٣١) تاريخ الأمم والملوك، ج٩، ص١٤١.

(٣٢) الأخبار الطوال، تحقيق: عبدالمنعم عامر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠١٠م، ص٣٧٠؛ مروج الذهب ومعادن الجوهر، ج٣، ص٢٢٥.

(٣٣) تاريخ الأمم والملوك، ج٩، ص١٤١؛ الكامل في التاريخ، ج٥، ص٨١.

(٣٤) تاريخ الأمم والملوك، ج٩، ص١٤١.

(٣٥) دائرة المعارف الإسلامية، ترجمة: إبراهيم زكي خورشيد، دار الشعب، ١٩٦٩م، ج١، ص٥٠٧؛ وانظر أيضًا:

Mahayudin Hj Yahaya: The social and Political Background of the " Abbasid Revolution: the Rise of the Abbasid Caliphate. international Journal of Humanities and Cultural Studies, volume 2, 2015, p. 840.

(٣٦) الوزراء والكتاب، تحقيق: مصطفى السقا، إبراهيم الإبياري، عبدالحفيظ شلبي، القاهرة ٢٠٠٤م، ص٩٠.

(٣٧) مروج الذهب ومعادن الجوهر، ج٣، ص٢٢٦.

(٣٨) يزيد بن هبيرة: هو يزيد بن عمر بن هبيرة الفزاري المكني بأبي خالد، أمير مروان بن محمد على العراق، هزمته الجيوش الخرسانية، فدخل إلى واسط، فحاصره المنصور ثم أمنه، ونكث عهد الأمان بمشورة أبي مسلم، فدخلوا عليه داره فقتلوه ومن معه.

ابن خلكان: وفيات الأعيان، ج٥، ص٢٤٥.

(٣٩) الإمامة والسياسة، تحقيق: طه محمد الزيني، مؤسسة الحلبي، القاهرة ١٩٨٧م، ص١٦٧.

(٤٠) البداية والنهاية، خرج أحاديثه: محمد بيومي، عبدالله المنشاوي، محمد رضوان مهنا، مكتبة الإيمان، ٢٠٠٥م، ج١٠، ص٤١٢.

(٤١) حركات فارسية مدمرة ضد الإسلام والمسلمين عبر العصور، مكتبة النهضة المصرية، ١٩٨٨م، ص٨٣.

(٤٢) ابن طباطبا: الفخري في الآداب السلطانية، دار صادر، بيروت ٢٠٠٥م، ص١٧٤؛ عصام سخنيني: العباسيون في سنوات التأسيس، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت ١٩٩٨م، ص١٩٨.

(٤٣) إسحاق بن مسلم العقيلي: هو أحد قادة مروان بن محمد آخر خلفاء الدولة الأموية، وكان على ميمنة جيشه في حربه لجيش الخِبري الخارجي، وحين ظهرت الدعوة العباسية كان إسحاق على رأس جيش لمروان بن محمد بالجزيرة، فصالحه أبو جعفر المنصور، وصار من يومها من ضمن خواص المنصور ومستشاريه.

الطبري: تاريخ الأمم والملوك، ج٨، ص٧٠؛ الثعالبي: تحفة الوزراء، ص١٠٧.

(٤٤) تحفة الوزراء، ص ص١١٥-١١٦.

(٤٥) عبدالله بن علي: هو عبدالله بن علي بن عبدالله بن العباس الهاشمي القرشي، ولد عام ١٠٢هـ/٧٢١م بالحميمة، ومات عام ١٤٧/٧٦٤م، قاد الجيش العباسي ضد الأمويين في معركة الزاب، وهو عم الخليفتين أبو العباس عبدالله السفاح، وأبو جعفر المنصور، طالب بالخلافة أيام الخليفة أبو جعفر المنصور، فهزمه أبو مسلم الخراساني ومات سجينًا.
ابن طباطبا: الفخري في الآداب السلطانية، ص١٦٨؛ ابن الأثير: الكامل في التاريخ، ج٥، ص١٧٥.

(٤٦) ابن طباطبا: الفخري في الآداب السلطانية، ص١٦٨.

(٤٧) المصدر نفسه، ص١٦٨.

(٤٨) تاريخ الأمم والملوك، ج٩، ص١٥٧.

(٤٩) تاريخ اليعقوبي، ج٢، ص٣٦٥.

(٥٠) الكامل في التاريخ، ج٥، ص١٠٢.

(٥١) البدء والتاريخ، نشره وعلق عليه: كليمان هوار، الهيئة العامة للكتاب، ٢٠١٠م، ج٦، ص٧٧.

(٥٢) الكامل في التاريخ، ج٥، ص١٧٥.

(٥٣) تاريخ الأمم والملوك، ج٩، ص٢٦٤.

(٥٤) المستطرف في كل فن مستظرف، ص١١١.

(٥٥) الطبري، تاريخ الأمم والملوك، ج٩، ص٢٦٥.

(٥٦) المصدر نفسه، ج٩، ص٢٦٥.

(٥٧) الأبشيهي: المستطرف في كل فن مستظرف، ص١١٢.

(٥٨) تاريخ الأمم والملوك، ج٩، ص٢٦٥.

(٥٩) الطبري: المصدر نفسه، ج٥، ص٣١٧؛ ابن الأثير: الكامل في التاريخ، ج٥، ص٤٣٧؛

Saleh Said Agha: Abu Muslim's Conquest of khurasan, Journal of the American oriental Society, volume 120, Jul-Sep., 2000, p. 335.

(٦٠) تاريخ الأمم والملوك، ج٩، ص١٤٣.

(٦١) ابن كثير: البداية والنهاية، ج٦، ص٧٦؛ وانظر أيضًا:

Roberto Marin-Guzman: The Abbasid Revolution in Central Asia and khurasan, Islamic Research Institute International Islamic University Islamabad.1994. p. 239.

(٦٢) هيوكينيدي: بلاط الخلفاء قيام وسقوط أعظم أسرة حاكمة في الإسلام، ترجمة: فائزة إسماعيل أكبر، المركز القومي للترجمة، القاهرة ٢٠٠٩م، ص٥٢؛ حسن فاضل رعيني: سياسة المنصور أبي جعفر الداخلية والخارجية، بغداد ١٩٨١م، ص١٦٥-١٦٦.

(٦٣) العقد الفريد، ج١، ص٩٣.

(٦٤) هيوكينيدي: بلاط الخلفاء، ص٥٠؛ محمد عبدالحي شعبان: الثورة العباسية، ص٢٦٢.

(٦٥) أبو أيوب المورياني: هو سليمان بن أبي سليمان الخوري، كان كاتبًا عند أمراء بني أمية، استوزره المنصور ثم غضب عليه بتهمة أخذ الأموال وعذبه حتى مات سنة ١٥٤هـ/٧٧٠م، وكان أبو أيوب من الدهاة والمستشارين المقربين من الخليفة.
ابن طباطبا: الفخري في الآداب السلطانية، ص٦٥؛ الذهبي: تاريخ الإسلام، تحقيق: عمر عبدالسلام تدمري، دار الكتاب العربي، بيروت ١٩٨٧م، ج٩، ص٦٧٥؛ وانظر أيضًا: إبراهيم سليمان الكردي: نظام الوزارة في العصر العباسي الأول، الإسكندرية ١٩٨٩م، ص٥٣-٥٤.

(٦٦) هيوكينيدي: بلاط الخلفاء، ص٧١.

(٦٧) تاريخ الرسل والملوك، ج٩، ص١٦٣؛ وانظر أيضًا: حسن فاضل رعيني: سياسة المنصور أبي جعفر الداخلية والخارجية، ص١٨٢.

(٦٨) المصدر نفسه، ج٩، ص١٦٤.

(٦٩) ابن كثير: البداية والنهاية، ج١٠، ص٤٨٣.

(٧٠) ابن النفس الزكية: هو محمد بن عبدالله بن الحسن بن الحسن بن عليّ بن أبي طالب، أحد علماء وأئمة آل البيت، ولد بالمدينة عام ٩٣هـ/٧١٢م، سُمي بالنفس الزكية لزهده ونسكه، كما أطلق عليه – أيضًا – المهدي، ومقتول أحجار الزيت، توفى عام ١٤٥هـ/٧٦٢م بعدما أعلن خروجه على خلافة أبي جعفر المنصور، وأخذت له البيعة بالمدينة المنورة وبعض الأمصار الإسلامية.
المسعودي: مروج الذهب، ج٣، ص٣٠٦؛ أبو الفرج الأصفهاني: مقاتل الطالبيين، تحقيق: السيد أحمد صقر، دار إحياء الكتب العربية (د.ت)، ص٢٣٢؛ ابن طباطبا: الفخري في الآداب السلطانية، ص١٤٨؛ محمد عمارة: النفس الزكية، موسوعة أعلام الفكر الإسلامي، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، ٢٠٠٤م، ج٣، ص١١٢٦.

(٧١) امتنع محمد بن النفس الزكية وأخيه إبراهيم عن مبايعة السفاح واختفيا فترة من الزمن عن الأنظار، فقد كان محمد يرى أنه الأحق بالخلافة لأن بني هاشم قد انتخبوه وبايعوه في أواخر عهد بني أمية، في الأبواء بالمدينة المنورة، وكان ممن بايعه كل من السفاح وأبي جعفر المنصور.

الأصفهاني: مقاتل الطالبيين، ص٢٠٦؛ ابن طباطبا: الفخري في الآداب السلطانية، ص١٤٧؛ وانظر أيضًا: سامي محمد يوسف الجعفري: التنافس على السلطة في العصر العباسي الأول، ص١١٥-١١٦؛ حسن فاضل رعيني: سياسة المنصور أبي جعفر، ص٢٥٧.

(٧٢) تاريخ الأمم والملوك، ج٦، ص١٤٦.

(٧٣) الكامل في التاريخ، ج٥، ص١٤١؛ وانظر أيضًا: علي أدهم: أبو جعفر المنصور، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، القاهرة ١٩٦٩م، ص١٠٨-١٠٩.

(٧٤) سميرة مختار الليثي: جهاد الشيعة، ص١٢١.

(٧٥) تاريخ الأمم، ج٦، ص١٧١؛ وانظر: ابن كثير: البداية والنهاية، ج١٠، ص٤٣٩؛ حسن فاضل رعيني: سياسة المنصور أبي جعفر، ص٢٦٣.

(٧٦) سلم بن قتيبة الباهلي: كان قائدًا في عهد الدولة الأموية، وبقى قائدًا أيضًا في الدولة العباسية، توفى عام ١٤٩هـ/٧٦٦م.

البلاذري: أنساب الأشراف، تحقيق: محمد باقر المحمودي، بيروت ١٩٧٤م، القسم الثاني، ص٥١٢.

(٧٧) البلاذري: أنساب الأشراف، القسم الثاني، ص٥١٢؛ وانظر أيضًا:

Jacob Lassner: Provincial Administration under the Early " Abbasids: Abu Jafar al-Mansur and the Governors of Haramayn, Studia Islamica, 1979, p. 42.

(٧٨) جعفر بن حنظلة البهراني: شيخ شامي ولي إمارة خراسان لأربعة أشهر سنة ١٢٠هـ/٧٣٧م، زمن الخليفة الأموي هشام بن عبدالملك، وأصبح من مستشاري المنصور.

الدينوري: الأخبار الطوال، ص٣٣٩؛ الطبري: تاريخ الأمم والملوك، ج٧، ص٤٦٦؛ وانظر: محمد بك الخضري: محاضرات في تاريخ الأمم الإسلامية، الدار المصرية اللبنانية، ٢٠٢٠م، ص٧٨.

(٧٩) الطبري: تاريخ الأمم والملوك، ج٧، ص٥٧٨؛ ابن الأثير: الكامل في التاريخ، ج٥، ص٥٣٥؛

Jacob Lassner.(1979),P.44.

(٨٠) الطبري: تاريخ الأمم والملوك، ج٧، ص٦٢٩؛ ابن الأثير: الكامل في التاريخ، ج٥، ص٥٣٦؛ وانظر أيضًا: حسن فاضل رعيني: سياسة المنصور أبي جعفر، ص٢٨١.

(٨١) المسعودي: مروج الذهب، ج٣، ص٢٤٥؛ وانظر أيضًا: سميرة مختار الليثي: جهاد الشيعة، ص١٤٩؛ مهران محمود أحمد الزعبي: حركة محمد بن عبدالله بن النفس الزكية، ص١١٢.

(٨٢) الطبري: تاريخ الأمم والملوك، ج٧، ص٥٦٥؛ الأصفهاني: مقاتل الطالبيين، ص٢٦٥؛

ابن الأثير: الكامل في التاريخ، ج٥، ص١٥٠؛ وانظر: علي أدهم: أبو جعفر المنصور، ص١١٥؛ مهران محمود أحمد الزعبي: حركة محمد بن عبدالله النفس الزكية، ص١١٣؛ Jacob Lassner(1979).p. 50.

(٨٣) الطبري: تاريخ الأمم والملوك، ج٧، ص٦٣١؛ محمد الهامي: العباسيون والأقوياء، ص٣٠٨.

(٨٤) البداية والنهاية، ج١٠، ص٤٤٥.

(٨٥) تاريخ الأمم والملوك، ج٦، ص٢٠٧؛ وانظر: Jacob Lassner(1979)., p. 43.

(٨٦) تاريخ الأمم والملوك، ج٦، ص٢٠٧؛ مقاتل الطالبيين، ص٢٦٨؛ وانظر أيضًا: عبدالمنعم ماجد: العصر العباسي الأول، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة ١٩٧٩م، ص٩٠؛ Jacob Lassner(1979), p. 43.

(٨٧) للمزيد من التفاصيل، انظر: منال حسن عكله: الثورات العلوية والشيعية في العراق، ص٨٤، ٩٠، ١٠١، ١٠٢؛ عبدالمنعم ماجد: العصر العباسي الأول، ص٩١.

(٨٨) مقاتل الطالبيين، ص٣٦٦.

(٨٩) الطبري: تاريخ الأمم والملوك، ج٦، ص٢٥٨؛ سميرة مختار الليثي: جهاد الشيعة، ص١٦١.

(٩٠) إبراهيم بن عبدالله: دائرة المعارف الإسلامية، ج١، ص١٧١.

(٩١) الكامل في التاريخ، ج٥، ص٥٨٥؛ البداية والنهاية، ج١٠، ص١٢٨.

(٩٢) الإمام أبو حنيفة: النعمان بن ثابت بن زوطا بن ماء، مولى لتيم الله بن ثعلبة، ولد عام ٨٠هـ، ومات ببغداد عام ١٨٠هـ، وهو ابن سبعين سنة. الشيرازي: طبقات الفقهاء، تحقيق: إحسان عباس، بيروت ١٩٨١م، ص٨٦.

(٩٣) ابن أبي ليلى: هو محمد بن عبدالرحمن بن أبي ليلى يسار الأنصاري الكوفي، ولد عام ٧٤هـ وتوفى عام ١٤٨هـ، شغل منصب القضاء في عهد ولاية عيسى بن موسى على الكوفة. الشيرازي طبقات الفقهاء، ص٨٤؛ ابن خلكان: وفيات الأعيان، ج٤، ص٣٤.

(٩٤) ابن شبرمة: هو عبدالله بن شبرمة فقيه وقاضي الكوفة، ولد عام ٧٢هـ وتوفى عام ١٤٤هـ، وكان مستترًا آخر حياته من الخليفة أبي جعفر المنصور. الشيرازي: طبقات الفقهاء، ص٨٤.

(٩٥) الكامل في التاريخ، ج٥، ص٥٨٥؛ وانظر أيضًا: عبدالمنعم ماجد: العصر العباسي الأول، ص١٣١؛ سعد خلف الحنيطي: فقهاء العراق والسلطة العباسية، ص٨٨؛ حسن فاضل رعيني: سياسة المنصور أبي جعفر، ص٢٢٣.

(٩٦) قثم بن العباس: هو ابن عبيد الله بن العباس بن عبدالمطلب، من أمراء الدولة العباسية، تولى ولاية اليمامة في عهد المنصور عام ١٤٣هـ/٧٦٠م، وظل بها إلى أن عزله المهدي، كان شيخًا كبيرًا يتمتع بصواب الرأي وكثرة التجارب، توفى عام ١٥٩هـ/٧٦٦م. خليفة بن خياط: تاريخ خليفة بن خياط، تحقيق: سهيل زكار، دار الفكر، بيروت ١٩٩٣م، ص٣٥٢.

(٩٧) تاريخ الأمم والملوك، ج٩، ص٢٨٢.

(٩٨) الطبري: المصدر نفسه، ج٩، ص٢٨٢.

(٩٩) المصدر نفسه، ج٩، ص٢٨٢.

(١٠٠) تاريخ الأمم والملوك، ج٤، ص٣٦١؛ الكامل في التاريخ، ج٥، ص٢٢٢.

(١٠١) العباسيون في سنوات التأسيس، ص٢٠٢.

قائمة المصادر والمراجع

أولاً : المصادر:

١) **الأبشيهي: شهاب الدين محمد بن أحمد بن منصور (ت ٨٥٢هـ/١٤٤٨م):**
- المستطرف في كل فن مستظرف، تحقيق: مصطفى الذهبي، دار الحديث، القاهرة ٢٠٠٠م.

٢) **ابن الأثير: أبي الحسن علي بن أبي الكرم (ت ٦٣٠هـ/١٢٣٢م) :**
- الكامل في التاريخ، تحقيق: محمد يوسف الدقاق، بيروت ٢٠٠٣م.

٣) **الأصفهاني: أبوالفرج الأصفهاني علي بن الحسين بن محمد (ت ٣٥٦هـ/٩٦٧م):**
- مقاتل الطالبيين، تحقيق: السيد أحمد صقر، دار إحياء الكتب العربية (د.ت).

٤) **البلاذري: أبو الحسن أحمد بن يحيى بن جابر (ت ٢٧٩هـ/٨٩٢م):**
- أنساب الأشراف، تحقيق: محمد باقر المحمودي، بيروت ١٩٧٤م.

٥) **التوحيدي: أبو حيان علي بن محمد بن العباس (ت ٤١٤هـ/١٠٢٣م):**
- البصائر والذخائر، تحقيق: أحمد أمين، السيد أحمد صقر، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة ١٩٥٣م.

٦) **الثعالبي: أبو منصور عبدالملك بن محمد بن إسماعيل(ت ٤٢٩هـ/١٠٣٨م):**
- تحفة الوزراء، تحقيق: حبيب علي الراوي، ابتسام مرهون الصفار، الدار العربية للموسوعات، ٢٠٠٦م.

٧) **الجهشياري: أبو عبدالله محمد بن عبدوس (ت ٣٣١هـ/٩٤٢م):**
- الوزراء والكتاب، تحقيق: مصطفى السقا وآخرون، القاهرة ٢٠٠٤م.

٨) **ابن خلكان: أبو العباس أحمد بن محمد بن إبراهيم (ت ٦٨١هـ/١٢٨٢م):**
- وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، تحقيق: يوسف علي طويل، مريم

قاسم طويل، دار الكتب العلمية، بيروت ١٩٩٨م.

٩) **ابن خياط: خليفة بن خياط (ت ٢٤٠هـ/٨٥٤م):**

- تاريخ خليفة بن خياط، تحقيق: سهيل زكار، دار الفكر، بيروت ١٩٩٣م.

١٠) **الدينوري: أبو حنيفة أحمد بن داود الدينوري (ت ٢٨٢هـ/٨٩٥م):**

- الأخبار الطوال، تحقيق: عبدالمنعم عامر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠١٠م.

١١) **الذهبي: شمس الدين أبي عبدالله محمد (ت ٧٤٨هـ/١٣٤٩م):**

- تاريخ الإسلام، تحقيق: عمر عبدالسلام تدمري، دار الكتاب العربي، بيروت ١٩٨٧م.

١٢) **الرازي: محمد بن أبي بكر بن عبدالقادر الرازي (ت ٦٦٦هـ/١٢٦١م):**

- كتاب زهر الربيع، تحقيق: مصطفى حجازي، الهيئة العامة للكتاب، ٢٠١١م.
- مختار الصحاح، دار الكتب العربية، بيروت ١٩٨٢م.

١٣) **الرازي: محمد بن عمر بن الحسين بن علي الفخر الرازي (ت ٦٠٦هـ/١٢١٠م):**

- التفسير الكبير أو مفاتيح الغيب، دار الكتب العلمية، طهران ١٩٠٠م.

١٤) **الشيرازي: أبو إسحاق الشيرازي الشافعي (ت ٤٧٦هـ/١٠٨٣م):**

- طبقات الفقهاء، تحقيق: إحسان عباس، دار الرائد العربي، بيروت ١٩٨١م.

١٥) **ابن طباطبا: فخر الدين محمد بن علي بن طباطبا (ت ٧٠٩هـ/١٣٠٩م):**

- الفخري في الآداب السلطانية، دار صادر، بيروت ٢٠٠٥م.

١٦) **الطبري: أبو جعفر محمد بن جرير (ت ٣١٠هـ/٩٢٢م):**

- تاريخ الأمم والملوك، دار الفكر، ١٩٧٩م.

١٧) **ابن عبدربه: أبو عمر أحمد بن محمد بن عبدربه الأندلسي (ت ٣٢٩هـ/٩٤٠م):**
- العقد الفريد، صححه: أحمد أمين، أحمد الزين، إبراهيم الإبياري، الهيئة العامة لقصور الثقافة، ٢٠٠٤م.

١٨) **ابن فارس: أبو الحسين أحمد بن زكريا بن فارس (ت ٣٩٥هـ/١٠٠٤م):**
- مقاييس اللغة، تحقيق: عبدالسلام هارون، دار الجيل، بيروت ١٩٩١م.

١٩) **الفيروزآبادي: مجد الدين محمد بن يقوب (ت ٨١٧هـ/١٤١٥م):**
- القاموس المحيط، دار الحديث، القاهرة ٢٠٠٨م.

٢٠) **ابن قتيبة: أبو محمد عبدالله بن مسلم بن قتيبة (ت ٢٧٦هـ/٨٨٩م):**
- الإمامة والسياسية، تحقيق: طه محمد الزيني، مؤسسة الحلبي، القاهرة ١٩٨٧م.
- عيون الأخبار، الهيئة العامة للكتاب، ١٩٢٥م.

٢١) **ابن كثير: أبو الفداء إسماعيل بن كثير الدمشقي (ت ٧٧٤هـ/١٣٧٢م):**
- البداية والنهاية، خرج أحاديثه، محمد بيومي وآخرون، مكتبة الإيمان، ٢٠٠٥م.

٢٢) **الماوردي: أبو الحسن علي بن محمد بن حبيب الماوردي (ت ٤٥٠هـ/١٠٥٨م):**
- أدب الدنيا والدين، تحقيق: مصطفى السقا، الهيئة العامة للكتاب، ٢٠٠٩م.
- قوانين الوزارة وسياسة الملك، تحقيق: رضوان السيد، دار الطليعة، بيروت ١٩٧٩م.
- نصيحة الملوك، الهيئة العامة للكتاب، ٢٠٠٧م.

٢٣) **المسعودي: أبو الحسن علي بن الحسين بن علي (ت ٣٤٦هـ/٩٧٥م):**
- مروج الذهب ومعادن الجوهر، راجعه: كمال حسن مرعي، بيروت ٢٠٠٥م.

٢٤) **ابن المطهر المقدسي: طاهر بن المطهر المقدسي (ت ٣٥٥هـ/٩٦٦م):**
- البدء والتاريخ، نشره وعلق عليه: كليمان هوار، الهيئة العامة للكتاب، ٢٠١٠م.

٢٥) **ابن منظور: جمال الدين أبو الفضل محمد بن كرم (ت ٧١١هـ/١٣١١م):**
- لسان العرب، دار إحياء التراث العربي، ١٩٨٨م.

٢٦) **اليعقوبي: أحمد بن يعقوب بن جعفر بن واضح (ت ٢٨٤هـ/٨٩٧م):**
- تاريخ اليعقوبي، دار صادر، بيروت ٢٠٠٥م.

ثانيًا : المراجع العربية :

١) **إبراهيم سليمان الكردي:**
- نظام الوزارة في العصر العباسي الأول، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية ١٩٨٩م.

٢) **أحمد شلبي:**
- حركات فارسية مدمرة ضد الإسلام والمسلمين عبر العصور، مكتبة النهضة المصرية، ١٩٨٨م.
- موسوعة التاريخ الإسلامي والحضارة الإسلامية (الخلافة العباسية)، مكتبة النهضة المصرية، ١٩٨٥م.

٣) **توفيق الشاوي:**
- فقه الشورى والاستشارة، دار الوفاء، المنصورة ١٩٩٢م.

٤) **حسن فاضل رعيني:**
- سياسة المنصور أبي جعفر الداخلية والخارجية، بغداد ١٩٨١م.

٥) سمير مختار الليثي:
- جهاد الشيعة في العصر العباسي الأول، دار الجيل، بيروت ١٩٧٨م.

٦) عبدالمنعم ماجد:
- العصر العباسي الأول، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة ١٩٧٩م.

٧) عصام سخنيني:
- العباسيون في سنوات التأسيس، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت ١٩٩٨م.

٨) علي أدهم:
- أبو جعفر المنصور، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، ١٩٦٩م.

٩) علي عبدالرحمن العمرو:
- أثر الفرس السياسي في العصر العباسي الأول، مكتبة المهتدين الإسلامية، القاهرة ١٩٧٩م.

١٠) ف. بول:
- إبراهيم بن عبدالله، دائرة المعارف الإسلامية، ج١، دار الشعب، ١٩٦٩م.

١١) محمد إلهامي:
- العباسيون الأقوياء، مؤسسة اقرأ للنشر والتوزيع، القاهرة ٢٠١٣م.

١٢) محمد الخضري بك:
- محاضرات في تاريخ الأمم الإسلامية (الدولة العباسية)، تحقيق: محمد أحمد إبراهيم، الدار المصرية اللبنانية، ٢٠٢٠م.

١٣) محمد عبدالحي شعبان:
- الثورة العباسية، ترجمة: عبدالمجيد حسيب القيسي، دار الدراسات الخليجية، ١٩٨١م.

١٤) محمد عمارة:
- النفس الزكية، موسوعة أعلام الفكر الإسلامي، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، ٢٠٠٤م.

١٥) **منال حسن عكله:**
- الثورات العلوية والشيعية في العراق وأثرها في نشوء الفرق الإسلامية، بغداد ٢٠١٣م.

١٦) **موسكاتي:**
- أبو سلمة الخلال، دائرة المعارف الإسلامية، ج١، دار الشعب، ١٩٦٩م.

١٧) **هيوكينيدي:**
- بلاط الخلفاء وقيام وسقوط أعظم أسرة حاكمة في الإسلام، ترجمة: فائزة إسماعيل أكبر، المركز القومي للترجمة، القاهرة ٢٠٠٩م.

ثالثًا: الرسائل الجامعية:

١) **سامي محمد يوسف الجعفري:** " التناقس على السلطة في العصر العباسي الأول "، رسالة ماجستير، جامعة سانت كليمنتس، ٢٠١٠م.

٢) **سعد خلف سليمان الحنيطي:** " فقهاء العراق والسلطة العباسية .. دراسة تاريخية"، رسالة ماجستير، كلية الآداب والعلوم، جامعة آل البيت، ٢٠٠٠م.

٣) **معزوزة على موسى الزيتاوي:** " الحركات الفارسية غير الإسلامية في المشرق في العصر العباسي الأول "، رسالة دكتوراه، كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية، ٢٠٠٣م.

٤) **مهران محمود أحمد الزغبي:** " حركة محمد بن عبدالله النفس الزكية (نظرة نقدية جديدة) "، رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية ٢٠١١م.

رابعًا : الدوريات:

١) **فائزة إسماعيل أكبر:** " وزراء العصر العباسي الأول "، مجلة المؤرخ العربي، العدد الثامن، المجلد الأول، مارس ٢٠٠٠م.

٢) **فيصل عبدالله بن حمد:** " تمرد عبدالله بن علي بن عبدالله العباسي "، مجلة دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد ٣٤، العدد ٢، الأردن ٢٠٠٧م.

٣) **عصام مصطفى عقلة:** " موقف العلماء من حركة محمد بن عبدالله النفس الزكية العلوي وأخيه إبراهيم "، مجلة دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد ٣٢، العدد ٢، الأردن ٢٠٠٥م.

خامسًا : المراجع الأجنبية:

1) **Jacob Lassner:**
   - Provincial Administration under the Early " Abbasids: Abu Jafar al-Mansur and the Governors of Haramayn. Studia Islamica, 1979.
2) **Mahayudin Hj Yahaya:**
   - The social and Political Background of the " Abbasid Revolution: the Rise of the Abbasid Caliphate. international Journal of Humanities and Cultural Studies, volume 2, 2015.
3) **Roberto Marin-Guzman:**
   - The Abbasid Revolution in Central Asia and khurasan, Islamic Research Institute International Islamic University Islamabad, volume 33, 1994.
4) **Saleh Said Agha:**
   - Abu Muslim's Conquest of khurasan, Journal of the American oriental Society, volume 120, Jul-Sep., 2000.